وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي
قسم العلوم السياسية، رقم الهاتف : 032-56-31-38
Site : http://www.univ-oeb.dz/fdsp/ Email : politicaldeprtoeb@gmail.com

أستاذ المادة: د. عبد الرحمان فريجة
Abderrahmane.fridja@univ-oeb.dz

محاضرات مقياس:
حوكمة وتنمية

المحاضرة الخامسة:

ـ أنواع الحوكمة وأبعادها ـ

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى ماستر علوم سياسية
تخصص: سياسات عامة السداسي الأول
للسنة الجامعية (2025/2024)

1. أنواع/أنماط الحوكمة:

في تحليله للمفهوم، قام "يان كويمان" (Jan Kooiman) بالتمييز بين ثلاث أنماط من الحوكمة:

- **الحوكمة الذاتية:** وهو النمط الذي تكون فيه الكيانات المجتمعية لها قدرة على توفير الوسائل الضرورية للبقاء وتطوير هويتها الخاصة، وبالتالي عرض مستوى عالي من الاستقلالية الاجتماعية والسياسية، أي قدرة هذه الكيانات على حوكمة نفسها بكل استقلالية. **مثال:** تكوين الجمعيات المحلية والمجالس المحلية التي تمثل مختلف مجموعات المواطنين (مثل جمعيات الشباب، والنساء، والمزارعين، والتجار، والحرفيين والأحياء السكانية وما الى ذلك من الجمعيات التي لا تعد ولا تحصى، هي مثال على الحوكمة الذاتية للكيانات المجتمعية في مجتمع ما. وتساهم الحوكمة الذاتية للكيانات المجتمعية في السياسات العامة للدولة من خلال التركيز على مفهوم الحوكمة المحلية، والذي يشجع على تفويض القرار والمشاركة المجتمعية في إدارة الشؤون المحلية من خلال اللامركزية الإدارية التي تمنحها الدولة لها وفقا للاحتياجات. وهذه النماذج الحوكمة السياسية العامة تعزز استقرار الدولة وتنمية المجتمع بشكل فعال.
- **الحوكمة التشاركية:** وهي شكل من أشكال الحوكمة الأفقية، أين تتصل، تتشارك وتتعاون الفواعل المختلفة بدون فاعل مركزي ومسيطر على عملية الحوكمة، ويمكن الحديث عن العديد من المظاهر التي تعبر عن الحوكمة التشاركية مثل الحوكمة التواصلية، الشراكة العامة الخاصة، الإدارة التشاركية، الشبكات والأنظمة. من سماته:

- **الحوكمة التواصلية** (Communicative Governance): يركز هذا النهج على تشجيع الحوار وتبادل المعلومات بين المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والجمهور. يهدف إلى تحقيق فهم مشترك وتحسين القرارات الحكومية من خلال التفاعل والتواصل الفعال.
- **الشراكة العامة الخاصة** (Public-Private Partnerships - PPPs): تعتمد الحكومة على التعاون مع القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشاريع معينة. يتمثل الهدف في الاستفادة من الخبرات والموارد المختلفة لتحقيق أهداف مشتركة.
- **الإدارة التشاركية** (Collaborative Governance): يتضمن هذا النهج التعاون بين مختلف الأطراف لتحقيق أهداف مشتركة. يتميز بالشفافية والمساءلة وتقاسم المسؤولية في اتخاذ القرارات وتنفيذها.
- **الشبكات والأنظمة** (Networks and Systems): يعتمد هذا النهج على بناء شبكات من الجهات المختلفة، سواء داخل الحكومة أو خارجها، لتنفيذ أهداف مشتركة. يتميز بالتنظيم المفتوح والتفاعل الدائم بين الأعضاء في الشبكة.

- **الحوكمة التدرجية:** وهي شكل من أشكال الحوكمة العمودية وأكثر الأنماط تشكيلا للتفاعلات المجتمعية، اين تؤثر الكيانات الحاكمة على سلوك الفواعل الأخرى، بشكل تلقائي أو في إطار نظام عقوبات صارم.

على سبيل المثال، في النظام التعليمي هناك حوكمة تدرجية. فإلى جانب وزارة التعليم هناك كيانات مجتمعية (مثل جمعيات التعليم، وجمعيات أولياء التلاميذ، والنقابات ...) في تحديد المعايير والمساهمة في هذا النظام من المجتمع المحلي من خلال تفاعل مدراء المدارس والمعلمين والأولياء والطلاب والتشاور والتعاون بشكل دائم في عملية صنع القرارات التعليمية، ولكن للدولة أيضا دور، قد تتمثل في التدابير العقابية في حالة التجاوزات أو السلوكيات التي تخل بجودة التعليم وسيره الحسن.

❖ **من جهة أخرى ميز "هايدن وآخرون (v.d. Heijden, and et.al) من منظور دولاتي، بين مجموعة أخرى من أنماط الحوكمة التي تكون فيه الحكومة هي الفاعل الرئيسي:**

- **الحوكمة العقلانية:** التي يجب أن تفهم على أساس انها رد فعل على المشاكل التي تعرقل تطبيق السياسة بشكل فعال، ولهذا النمط خاصية قوية لحل المشكلات والفعالية والكفاءة هي قيم مهمة في إطاره، وقواعد تنفيذ السياسة ليست مفتوحة للنقاش
- **الحوكمة من خلال شبكات السياسة:** التي تتصل بعمليات اتخاذ القرار، والتفاعلات بين المشاركين في الشبكات هي التي تحدد المشاكل والحلول، والفعل الأكثر ملائمة هو الفعل الذي يؤخذ به.
- **الحوكمة من خلال القيم:** التي تعمل على قيادة المجتمع من خلال اعتماد قيمه، والرؤى الصحيحة وسلوك القادة مهمة لنجاح هذا النوع من الحوكمة.

2. أبعاد الحوكمة:

تتميز الحوكمة بمجموعة من الأبعاد التي تشكل حجر الزاوية لمفهومها وجوهر البناءات الفكرية التي قدمتها المنظمات الدولية المتخصصة. ومن أبرز هذه الأبعاد ما يلي:"

- **البعد السياسي (The Political dimension):**

يتجلى البعد السياسي للحوكمة في كيفية تحقيقها، من خلال إرساء أسس قوية تدعم تطبيق الحوكمة، وذلك عبر النقاط الأساسية التي توضح هذا البعد:

1. **ممارسة السلطة** :يتمثل البعد السياسي في كيفية ممارسة السلطة بطريقة مشروعة.
2. **التمثيل القانوني** :يوضح البعد عملية التمثيل القانوني والتشريعي لممارسة السلطة السياسية في المجتمع.
3. **التعاون بين الدولة والمجتمع المدني** :يتطلب تدبير آليات التعاون بين السلطة والمجتمع المدني لتحقيق التفاعل والتعاون في الشأن العام.
4. **الديمقراطية الفعالة** :يتحقق البعد السياسي من خلال انتخابات نزيهة وشفافة تضمن مشاركة سياسية واسعة.
5. **حقوق المواطنة** :تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم كمواطنين.
6. **مشروعية السلطة السياسية** :تعتمد على مدى احترام حريات الفاعلين من غير الدولة.
7. **كفاءة النظام السياسي** :تتجسد في قدرة النظام على القيام بوظائفه المجتمعية لتحقيق الاستقرار السياسي.
8. **الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي** :تحقيق مستويات نمو اقتصادي تسمح بالاستقرار الاجتماعي.
9. **التداول على السلطة** :احترام شروط التداول على السلطة عبر انتخابات منظمة وشفافة.
10. **دولة الحق والقانون** :يتطلب وجود إطار قانوني ضامن للحقوق وتعددية على مستوى الرأي.
11. **مكافحة التميز** :تجريم كافة أشكال التميز والإقصاء.
12. **الصحافة المستقلة** :ضرورة بناء صحافة حرة تنافسية تعبر عن مطالب المجتمع.
13. **نظام محاسبي وطني** :تشكيل نظام محاسبي دقيق ومرن.
14. **بيروقراطية فعالة** :بناء نظام بيروقراطي ناجح وغير معقد.
15. **آليات التدقيق السياسي** :تطوير آليات لتقييم الخيارات السياسية.
16. **نظام اتصالي تفاعلي** :بناء نظام يفتح مجال تبادل الثقة مع المواطنين.
17. **المشاركة السياسية** :تفعيل المشاركة الإيجابية للمواطنين في القضايا السياسية.
18. **الرشادة السياسية** :الجمع بين الحاجة للاستقرار السياسي ومتطلبات المجتمع.
19. **التحديات في أنظمة الحزب الواحد** :صعوبة تحقيق المشاركة السياسية في أنظمة الحزب الواحد.
20. **ثقافة الرشادة السياسية** :الرشادة السياسية هي ثقافة وردود أفعال وليست مجرد أقوال أو قوانين.

- **البعد الإداري-التقني للحوكمة:**

تعد الحوكمة من المفاهيم الأساسية التي تعكس كيفية إدارة الشؤون العامة وتوزيع الموارد بشكل فعال وشفاف. في هذا السياق، يظهر البعد الإداري والتقني كأحد الأبعاد الحيوية التي تسهم في تطبيق الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يعتمد هذا البعد على كفاءة الإدارة العامة وقدرتها على تنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف التنموية من خلال استراتيجيات فعالة وأدوات تقنية متطورة. يتطلب تعزيز هذا البعد التركيز على تطوير الأداء الإداري، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية. فيما يلي، نستعرض النقاط الأساسية التي تشرح البعد الإداري والتقني للحوكمة:

1. **أهمية الإدارة العامة** :تعتبر الإدارة العامة من الفاعلين الرئيسيين في تحقيق التنمية من خلال إدارة وتوزيع الموارد.
2. **استقرار الإدارة العامة** :وجود إدارة عامة مستقرة يعتبر أكثر أهمية من وجود برلمانات حرة وانتخابات نزيهة في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. **تحسين الأداء الإداري** :يجب إسقاط مضمون الحوكمة على الإدارة العامة لتحسين فعاليتها ومرونتها في تحقيق التنمية.
4. **كفاءة الموظفين** :يعكس البعد الإداري كفاءة وفعالية موظفي الإدارة العامة في إنجاز الوظائف الموكلة إليهم بشكل فعال وشفاف.
5. **مكافحة الفساد الإداري** :يتطلب البعد الإداري محاربة الفساد الإداري بجميع أشكاله.
6. **تطوير الأداء الوظيفي** :ضرورة توفير فرص التدريب الإداري لرفع كفاءة المستخدمين وتحسين مردوديتهم.
7. **استقلال الإدارة** :يشترط أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية، وتخضع لهيئة واحدة تتمثل في السلطة القضائية.
8. **الأنظمة والقوانين** :يشمل البعد الإداري اهتمامًا بالأنظمة والقوانين التي تحكم سير العمليات الإدارية، مما يسمح بمراقبة فعاليتها.
9. **التسيير العقلاني والشفاف** :يعبر البعد الإداري عن التسيير العادل للموارد المالية والبشرية بهدف القضاء على الفساد.
10. **تأثير النظام السياسي** :تتأثر الإدارة بطبيعة النظام السياسي، حيث تعمل الأجهزة الإدارية ضمن الأنظمة السياسية القائمة.
11. **إعادة صياغة دور الدولة** :يسعى الهدف الرئيسي للحوكمة إلى جعل الإدارة العامة أكثر انفتاحًا على الفاعلين الآخرين.
12. **الاستجابة لاحتياجات المواطنين** :يشمل ذلك تحسين الأداء الإداري من خلال تعزيز قنوات الاتصال مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.
13. **الرشادة الإدارية** :تهدف إلى تحسين الأداء وكفاءة الإدارة من خلال احترام القانون ومكافحة الفساد.
14. **أساليب الجودة الشاملة** :إدخال أساليب الجودة في اتخاذ القرارات الإدارية لتحقيق التنمية.
15. **تدريب المستخدمين** :ضرورة تدريب وتكوين الموظفين لتطوير مهاراتهم الوظيفية.
16. **المشاركة والشفافية** :خلق بيئة مواتية لمشاركة الفاعلين في عملية صنع القرار.

17. **تعزيز استقلالية الجهاز الإداري** :تطوير الفعالية في تسيير القطاع العام مع وضع تشريعات لمكافحة الفساد.

- **البعد الاقتصادي والاجتماعي للحوكمة (economic and social dimension):**

من بين أبعاد الحوكمة المتعددة، يبرز البعد الاقتصادي والاجتماعي كعنصر حيوي يساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز العدالة الاجتماعية، وفي هذا السياق، نستعرض النقاط الأساسية التي تشرح هذا البعد وتأثيره على الأداء الاقتصادي والاجتماعي:

1. **انسحاب الدولة من الاقتصاد** :يشير البعد الاقتصادي للحوكمة إلى انتقال دور الدولة من الفاعل الرئيسي في الاقتصاد إلى شريك مع فواعل أخرى مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني.
2. **العلاقة بين الحكم الرشيد والأداء الاقتصادي** :الحكم الرشيد مرتبط بشكل وثيق بمستويات الأداء الاقتصادي، مما يتطلب وضع استراتيجيات تنموية تحقق العدالة الاجتماعية واستخدام الموارد بشكل عقلاني.
3. **دور القطاع الخاص** :يشجع مفهوم الحوكمة على تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم في خلق الوظائف وتعزيز التنافسية.
4. **إعادة توزيع القيم** :أدى ظهور مفهوم الحوكمة إلى إعادة توزيع القيم، حيث لم تعد الدولة وحدها مسؤولة عن التنمية بل تشاركها فواعل أخرى.
5. **الرشادة الاقتصادية** :تعرّف بأنها عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على النشاطات الاقتصادية، مع التركيز على حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية.
6. **نقاط تحقيق البعد الاقتصادي للحوكمة:**
   - محاربة الفساد الاقتصادي.
   - تنظيم وتقنين النشاطات الاقتصادية.
   - فتح المجال لتدفق المعلومات بشفافية.
   - تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في صنع السياسات العامة.
   - احترام قواعد المنافسة الاقتصادية.
7. **دور الدولة في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية:**
   - رفع المستوى المعيشي وتعزيز رفاهية الأفراد.
   - حماية حقوق الإنسان.
   - تحقيق الاستقرار السياسي.
   - إصلاح الإطار التنظيمي الاقتصادي.
8. **ترابط الأبعاد** :الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للحوكمة مترابطة، ولا يمكن تحقيق سياسات فعالة بدون الرشادة الإدارية والسياسية ونظام رقابي مستقل.
9. **المشاركة في الشأن العام** :فكرة الحوكمة تعتمد على المشاركة في إدارة الشأن العام، مما يعزز القدرات المجتمعية ويحقق الرفاه الاجتماعي.